في جميع أنحاء طرق وتقاطعات المحافظات الست للحد من الحوادث القاتلة

العلي: 15 فبراير بدء الحملات المرورية لمخالفي النقال والحزام

أعلن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء عبد الفتاح العلي عن تنظيم حملات مرورية مكثفة لتطبيق القانون على كافة مخالفي استخدام الهاتف النقال وكتابة الرسائل باليد أثناء القيادة كذلك عدم ربط حزام الأمان وذلك اعتبارا من 15 فبراير الجاري حيث سيتولى رجال دوريات المرور في كافة أنحاء طرق وتقاطعات المحافظات الست للحد من الحوادث القاتلة وحفاظا على أرواح وحياة السائقين ومرافقيهم وجميع مستخدمي الطريق.

أشار اللواء العلي إلى أن الحملة هدفها إعادة الانضباط المروري للشارع وتعديل سلوكيات مستخدمي الطريق من سائقين ومشاة، وأضاف أن الانشغال بغير الطريق يعد السبب الرئيسي لوقوع حوادث مرورية مؤسفة يذهب ضحيتها الأبرياء وذلك للانشغال بالهاتف النقال وكتابة الرسائل باليد أثناء القيادة والذي طالما حذرنا منه مرارا وتكرارا وعبر مختلف وسائل التوعية التي تبثها

■ الحملة هدفها إعادة الانضباط المروري للشارع وتعديل سلوكيات مستخدمي الطريق

عبدالفتاح العلي

إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية بالتعاون مع كافة وسائل الإعلام والصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الانترنت دون جدوى ومن الواقع المؤلم الذي كشفت عنه الإحصائيات في عدد الحوادث وما يتبعها من حالات وفاة وإصابات وإتلاف للممتلكات العامة والخاصة ولو علم الإخوة السائقون مدى الأضرار والاخطار التي تخلقها مخالفات استخدام الهاتف النقال وكتابة الرسائل باليد أثناء القيادة وكذلك عدم ربط حزام الأمان لأدركوا مدى حرصنا على حياتهم وسلامتهم وتوفير قيادة آمنة على الطريق للجميع.

وأشار اللواء العلي إلى أن حملات ضبط المخالفات المرورية لن تقتصر على مخالفات سوء استخدام الهاتف النقال أثناء القيادة وعدم ربط حزام الأمان بل يشمل جميع المخالفات المرورية حيث تم تكليف رجال دوريات المرور في جميع الطرق والتقاطعات وسيتم التشديد في تطبيق القانون بحق كل مخالفي أي من أنظمة المرور وآداب الطريق

■ الانشغال بغير الطريق يعد السبب الرئيسي لوقوع حوادث مرورية مؤسفة يذهب ضحيتها الأبرياء

مؤكداً أن الحملة المرورية لتوعية مخالفات الهاتف النقال وحزام الأمان سوف تواكبها حملات للتوعية المرورية تبين مدى الاثار الناجمة عن الحوادث التي تنتج عن استخدام الهاتف النقال والانشغال بكتابة الرسائل أثناء القيادة وعدم ربط حزام الامان خاصة بالنسبة للأطفال الذين يجب ان يجلسوا في المقاعد الخلفية ولا يجب باي حال تركهم بدون ربط حزام الامان كذلك السائقين والمرافقين حتى يأمن من في المركبة على حياتهم وسلامتهم حتى لو تعرضا لحادث لا قدر الله.

وأعرب اللواء العلي عن أمله في أن يعي كافة قائدي المركبات جدية الحملة المرورية وانه لا تهاون مطلقا مع اى مخالف يستخدم الهاتف النقال باليد او كتابة الرسائل أثناء القيادة كذلك عدم ربط حزام الامان وعدم الانشغال بغير الطريق اثناء القيادة حتى لا يعرضوا انفسهم لخطر الحوادث المرورية التي تشهدها الطرق نتيجة عدم التزام البعض بتعليمات وارشادات رجال المرور ومخالفتهم للقانون.

استمراراً لجولاته الميدانية المفاجئة لضبط أداء العمل

الصبيح يفاجئ بلدية العاصمة ويحيل عدداً من موظفيها للتحقيق

■ تقاعس أي موظف بالبلدية أو الإخلال في تأدية مهامه الوظيفية ينعكس بصورة سلبية على الخدمات

أحمد الصبيح

■ لن اسمح بتعطيل مصالح المواطنين والمقيمين وضياع أوقاتهم وسنحدد مواقع الخلل ونحاسب المسؤولين

أحال مدير عام البلدية المهندس أحمد الصبيح عدداً من موظفي بلدية العاصمة للتحقيق لعدم وجودهم على رأس عملهم أثناء جولته المفاجئة التي شملت مختلف المباني والإدارات التابعة لفرع بلدية العاصمة صباح أمس، كما شملت عدداً من الأسواق بمنطقة الري منها سوق الفقع والسلع الموسمية للتأكد من التزامها بلوائح وأنظمة البلدية.

وتأتي جولة الصبيح التفقدية ضمن جولاته الميدانية المستمرة لجميع قطاعات وأفرع البلدية والوقوف عن كثب سير العمل ومدى انضباط موظفي البلدية بساعات العمل الرسمية وتأدية أعمالهم لخدمة المراجعين.

وأكد الصبيح أن تقاعس أي موظف في البلدية أو الإخلال في تأدية مهامه الوظيفية ينعكس بصورة سلبية على الخدمات التي تؤديها البلدية للمواطنين والمقيمين إلى جانب التسبب بتعطيل مصالحهم وضياع أوقاتهم، لافتاً إلى أن جولاته الميدانية مستمرة وهي لا ترتبط بأي وقت أو مكان معين من أجل تحديد مواقع الخلل وإحالة المسئولين عنها للتحقيق.

طالب بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية للدولة بدل انتظار شبح العجز

الدبوس: العجز المتوقع سببه غياب التنمية الحقيقية

قال النائب السابق عصام سلمان الدبوس إن العجز المالي المتوقع في ميزانية الكويت في المستقبل القريب يعود بجوهره إلى غياب التنمية الحقيقية والمشاريع الكبرى في حال حدوثه، لافتا إلى أن السبب في غياب هذه التنمية التي طال الحديث عنها يعود بدوره إلى انشغال الحكومة والمجلس عن القضية الاقتصادية برمتها بالأزمات السياسية المتلاحقة.

وأضاف الدبوس بأن الأرقام التي وصفت بالمرعبة في التقرير الاقتصادي الصادر عن اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط حول الميزانية الجديدة «2015/2014» والذي اعتمده مجلس الوزراء ستنعكس بشكل سلبي على الصورة الاقتصادية للكويت إذا لم يتم التحرك سريعاً لوضع وتبني والبدء في تنفيذ استراتيجية اقتصادية للدولة تتميز بالوضوح والإطار الزمني المحدد وتقوم على إعادة النظر في سياسة الإنفاق العامة لدولة والبحث في سبل تنويع الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

وأيد الدبوس فكرة البحث في مدى قانونية حق النواب في إقرار قوانين مكلفة للمال العام وإمكانية إحالة الأمر إلى «الدستورية» إذا ما استدعت الضرورة ذلك، وخاصة بعد الموافقة على إصدار كوادر وامتيازات مالية غير مبررة للعاملين في الميزانية الجديدة والتي تتضمن زيادة 761 مليون دينار في بند الرواتب وما في حكمها لتبلغ 11.1 مليارا وكذلك زيادة

عصام الدبوس

891.5 مليوناً إلى 5.1 مليارات دينار في قيمة الدعم، مشيرا إلى تأييده المستمر في الزيادات التي تمنح للعاملين في الدولة وفق سلم رواتب مدروس وليس بشكل عشوائي وانتقائي كما حدث في الماضي مع شرائح متنوعة من العاملين في الدولة.

وشدد الدبوس على أن العجز المتوقع والذي ساهمت فيه زيادة الإنفاق والعشوائية في الزيادات أدى إلى نشوء ظاهرة العصيان وعدم الرضا من قبل قطاعات واسعة من الموظفين وآخرها الاعتصام المترقب في القطاع النفطي، مشيرا إلى أن تقسيم العاملين في الدولة إلى شرائح منفصلة كان سببا في عدم الرضى لدى الجميع بسبب شعور كل شريحة بأنها لم تحصل على ما تستحقه لغياب الناظم العام المتمثل بسلم الرواتب المحدد والواضح والذي يحدد الزيادات حسب طبيعة العمل ومدة الخدمة وغيرها من المحددات دون أي استثناءات أو امتيازات لأي شريحة.

وختم الدبوس آملاً أن تتعاون السلطتان مع بعضهما للخروج من شبح العجز بالتوافق السياسي أولا والتقدم نحو إقرار القوانين التنموية والاقتصادية الضرورية والتي تمت دراستها ومناقشتها وثبوت جدواها ولكنها تأجلت أو ألغيت أو نسيت بسبب العاقة السياسية بين السلطتين اللتين يجب أن تكونا طرفين يعملان باتجاه واحد وليس طرفين باتجاهين حتى و اختلفت وجهات النظر أو تباينت الأساليب في العمل ولكن النتيجة واحدة وهي مصلحة الكويت العليا وبالتالي مصلحة المواطن الكويتي العادي.

جمعية المهندسين تثمن جهود «الخارجية» بمساعدة أسرة المطيري

توجهت جمعية المهندسين الكويتية بالشكر على الجهود التي بذلها طاقم وزارة الخارجية الكويتية وسفارة دولة الكويت في المملكة العربية السعودية على ما قاموا به من جهود في مساعدة عائلة أحد الزملاء، الذي تعرض الى حادث سير خلال عودته واسرته من رحلة العمرة.

أمين السر المساعد المهندس نواف رميح قال: ان من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن هذا المنطلق فإننا نتوجه بالشكر الى وزارة الخارجية وطاقم سفارتنا في المملكة لما بذلوه

نواف الرميح

من جهود في مساعدة عضو الجمعية المهندس زيد خالد المطيري الذي فقد احد ابنائه جراء حادث السير في المدينة المنورة ،وان أعضاء العائلة يرقدون حاليا بالعناية المركزة في احد مشافي المدينة المنورة ، متمنيا من المولى عز وجل ان يتم نعمته ويعافي من تبقى من افراد اسرة الزميل زيد.

وزاد الرميح: ان هذه الفزعة التي شهدناها في حادث الزميل زيد عافاه الله واسرته ، خير مثال على لحمة ووحدة المشاعر الانسانية بين الكويتيين، وخاصة الجهود الرسمية التي تعتني بالكويتيين اينما كانوا وفي اية ظروف يتعرضون لها.

دعوا خلال ورشة عمل بعنوان «الزراعة المائية والعمل التطوعي» إلى إشراك الشباب في المشاريع الزراعية

خبراء: «الزراعة المائية» طفرة عصرية ستدخل كل بيت بكلفة ومساحة ومجهود أقل وبنتائج مذهلة

أكد فريق من الخبراء الزراعيين أهمية التحول إلى الزراعة المائية لإحداث نقلة نوعية على الصعيد المحلي من خلال إشراك مختلف فئات المجتمع في عملية التطوير الزراعي، انطلاقا من منازلهم للحصول على مختلف انواع النباتات من دون الحاجة إلى مساحات كبيرة ،وإنما عبر مساحات وكلفة ومجهود أقل بنتائج مذهلة ومردود وجودة أعلى، داعين الجهات المسؤولة إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الشباب للاستفادة من هذه الطفرة وإطلاق المشاريع الصغيرة.

جاء ذلك خلال ورشة عمل بعنوان «الزراعة المائية والعمل التطوعي» شارك فيها الخبير الزراعي ناصر العازمي والباحث الزراعي عبد الله الصويلح، وحضور جمع كبير في صالة جمعية جابر العلي الذي حضر من مختلف المناطق للاستماع إلى الطرق الحديثة في الزراعة المائية والفوائد المحققة والنتائج المبهرة.

بداية ذكر الباحث في العمل التطوعي والزراعة والبيئة فواز القريان أن الزراعة المائية تحتاج إلى مقومات وعناصر تشمل الإضاءة والماء والمعادن، وهي أسرع من الزراعة الحقلية بنسبة 40 في المئة بالإضافة إلى غزارة إنتاجها بنسبة 80 في المئة عنها، مبينا ان مما يميزها أيضا أنها بكلفة ومجهود اقل.

وبين أن الزراعة علم تطور عبر الأزمنة، حيث كانت الاقتصاد المتحكم بالشعوب، وعلى الرغم من ظهور النفط والاقتصاد العصري إلا أنه لا يغني عن الزراعة، فمن يملك الزراعة اليوم يملك الأمن الغذائي الذي أصبح هاجسا يؤرق الدول جميعها.

الماء سر الزراعة المائية

وأضاف أن الماء هو السر في الزراعة المائية، وقد أصبح متاحا

■ القريان: هذا الأسلوب أغزر إنتاجاً بنسبة 80 في المئة وأقل كلفة ومجهودا من الزراعة الحقلية

وممكنا أن نستبدل التربة بالماء، وهو ما لم يتح للأمم السابقة، مشيرا إلى ان التكنولوجيا الحديثة قادرة اليوم على جلب أفضل النتائج وأجود النتاج حتى لو كان ذلك في السرداب أو على السطح.

وشرح القريان مفهوم الزراعة المائية فذكر أنها عبارة عن احتضان النباتات والثمار في وسط مائي دون الحاجة إلى تربة، وهي تشكل نوعا من الزراعة الحديثة التي تؤدي إلى غزارة في الإنتاج، وقلة في الكلفة واليد العاملة، وقد عرفها الفراعنة منذ القدم حيث كانت لديهم الأنهار التي تحتوي على مجموعات مميزة من المعادن القادرة على منح النبات البيئة الخصبة للنمو، متابعا بأننا نجد النموذج الشاهد على هذه التقنية الرائعة من خلال الحدائق المعلقة التي كان في زمن البابليين.

واستطرد في الحديث عن تاريخ الزراعة المائية فاشار إلى أنه بعد عام 1932 بدأ الباحثون يفكرون في إيجاد زراعة داخل السفن التي تمكث في البحر لأشهر عدة ونجحوا في ذلك، وامتد بهم الخيال إلى الزراعة في السفر عبر الفضاء والذي قد تطول مدته إلى ما يفوق عمر الإنسان، ومن ثم فكروا في محطات غذائية تنمو فيها النباتات وتحقق لهم الأمن الغذائي في الفضاء ذاته.

المشاركون في الندوة مع بعض المتطوعين والحضور في صورة جماعية

ميزات خاصة

ثم انتقل القريان إلى تفاصيل دقيقة ومشبعة حول الزراعة المائية وميزاتها وكيفية الاستفادة القصوى منها فأكد أنه لا مشكلة في المساحة بالنسبة للزراعة المائية فيمكن زراعتها في أي مكان، ومن الممكن زراعتها في السفن، وفي السرداب أو على الاسطح كذلك، مبينا ان هذه الطريقة تطورت تطورا كبيرا حتى تم اختزالها إلى جهاز صغير وهو عبارة عن حاوية بمؤقت لسقاية الجذور والضوء والعناصر المغذية، وهو إحدى الأجهزة المتاحة للبيع والتي يمكن استخدامها حتى في المكتب لإنتاج ما يشتهيه الإنسان من خس وفراولة وغير ذلك.

واشار إلى أن من مميزات الزراعة المائية انها تعمل على توفير الماء، فإذا أخذنا كمية من النباتات وزرعناها في مسطح ترابي وكانت تحتاج إلى 150 لترا يوميا فإن الكمية ذاتها في الزراعة المائية لن تحتاج إلى أكثر من 5 لترات؛ لأننا انتهينا من مشكلة التبخر، وتلافينا في الوقت ذاته المبيدات، مبينا أن أكثر مشاكل النبات يأتي من التربة وعدم النظافة.

وتابع بأن الزراعة المائية لا تحتاج إلى مواد كيماوية فإنتاجها عضوي، وإنما تحتاج إلى بعض المعادن التي توضع بكميات متوازنة ومدروسة، كما يمكن تنفيذها في أي مكان، ولعلها تكون جزءاً من ديكورات المطبخ والأسطح، إلى جانب أنها لا تحتاج إلى جهد وكلفة عالية وعدد كبير من العمالة، فالجهد الذاتي كاف لإدارتها والحصول على نتائج مميزة.

وبين القريان أن من مميزات الزراعة المائية أنها أسرع بنسبة 40 في المئة من الزراعة الحقلية وبإنتاج أغزر بنسبة 80 في المئة منها أيضا، بالإضافة إلى الجودة العالية والنكهة والطعم والمنظر الرائع والرائحة المميزة، مشيرا إلى أن السبب في حصول هذه المنتجات على هذه الميزات قيامنا بمنح النباتات ما تحتاج إليه بصورة مدروسة وعلمية.

العناصر الأساسية

واكمل بأن هذا النوع من الزراعة يحتاج إلى 3 عناصر أساسية تشمل: الإضاءة، الماء، المعادن، حيث بالإمكان الحصول على إضاءة صناعية من خلال إنارة البيت أو الغاز أو النيون ثم لمبات إل إي دي لتوفير الطاقة، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من الإضاءة في الديكور حيث أثبتت الدراسات أن الضوء الذي يجمع بين اللونين الأصفر والأزرق يعطي خضرة أفضل ويساعد على التزهير بشكل أسرع.

وأضاف بأنه فيما يتعلق بالعنصر الثاني وهو الماء فإنه ونظرا لمعطيات العلم في تفصيل الماء إلى قلوي وحمضي حسب نسبة الأملاح، فإنه كلما تحول الماء إلى درجة حمضية أعلى أصبحت الجذور أكثر شراهة لامتصاص الماء، وبمجرد أن ترتفع القلوية ينقلب الأمر عكسيا، حيث تمنع الجذور من الامتصاص.

وحذر في الوقت ذاته من وضع

■ العازمي: أعدنا تأهيل جزيرة كبر خلال 5 أشهر ونجحنا في تركيب 6 أصناف بالتطعيم

اليوريا في الزراعة بطريقة خاطئة وبنسب غير صحيحة، داعيا إلى مراعاة هذا الامر واستخدام السماد بالنسب المعتمدة، ومبينا أن النتروجين والفوسفور معروفان بقدرتهما على تقوية الجذور، في حين يقوم البوتاسيوم بتقوية الإزهار والثمار وأي خلل في أي منها سيتسبب بالتأكيد في نتائج غير جيدة.

وأشار إلى أنه وإلى جانب العناصر الاساسية للنبات فإن هناك عناصر ثانوية أخرى، وعناصر حيوية من الممكن لها تحقيق جودة عالية والتسريع في عملية الإنبات، موضحا أن الضرر في استخدام الهرمونات المركبة التي تؤخذ من سماد حيوانية أو كيماوية.

ونفى القريان أن تصاب الجذور بأي حالة من التعفن لوجودها في الماء معللا ذلك بتحرك النظام وعدم ركوده، ومشيرا في الوقت ذاته إلى أنه في حال ظهور حالات من العفن فإن هذا يعود إلى وجود أمراض في النبات ذاته ما يستدعي علاجه الفوري ومنحه الرعاية اللازمة.

تضرر النبات

وردا على سؤال حول إمكانية تضرر النبات في حال توقف المضخة واستخدام المياه المعالجة في الزراعة المائية أجاب بأن هذا الامر محقق إذا استمر الامر لمدة 12 ساعة، مستدركا بأنه ومع ذلك فإن هناك منسوبا يساعد على إبقاء النبات على قيد الحياة لمدة 3 أيام، موضحا بأن المياه المعالجة تعد صالحة للزراعة المائية إلا أنها ليست للاستخدام الآدمي.

وبسؤال القريان عن البيئة الصالحة للزراعة المائية أفاد بأنه لا بد من مراعاة موضوع الحرارة، فبعض النباتات تحتاج إلى محمية في الصيف كما يشترط ان تتوافر نسبة رطوبة محددة، وظروف مناخية إلا ان هذا الامر لم يعد في الوقت الحالي شرطا لازما فهناك محاليل وبدائل قادرة على التعويض وتحقيق الفائدة المرجوة.

واختتم بالدعوة إلى أهمية تثقيف الجيل بالزراعة، فالزراعة مسؤولية وتسهم في شغل أوقات الفراغ بكل ما هو نافع ومفيد وصحي، بالإضافة إلى المشاركة في العمل المنتج، وهذا من أهم فوائد الثقافة بالزراعة المائية.

زراعة عضوية

وبدوره شدد الخبير الزراعي ناصر العازمي على أن التربة الكويتية رملية وهي جيدة جدا وصحية للنباتات، وزراعتها عضويا بالسماد الطبيعي ستعطينا نتائج أفضل، مشيرا إلى انه نجح في تركيب 6 أصناف من خلال التطعيم في شجرة واحدة أنتجت الليمون والبرتقال والأفندي والنارنج وغيرها، مضيفا بأن آخر ما توصلنا له هو تهجين بعض الأصناف من «الليمون» التي ستنزل إلى الاسواق قريبا، فهناك التركي والمصري، فلماذا لا يكون لدينا الليمون الكويتي؟.

وتابع بأننا استطعنا كذلك زراعة جميع أصناف الخضار والفواكه على أرض الكويت بالإضافة إلى البخور والهيل والزعفران والقهوة والموز والقهوة اليمنية التي تعتبر الاولى على مستوى العالم، والشاي الأخضر الصيني، والقطن الذي بالإمكان إنتاجه في المنازل إلى جانب الباشن فروت أيضا، معربا عن أمله في أن يتم تحويل جميع المزارع إلى نظام المزارع المائية وذلك لتوفير الأسمدة وتحسين الجودة.

واشار إلى أننا لم نقف عند هذا الحد، حيث كانت لنا نشاطات أخرى فعملنا على إعادة تأهيل جزيرة كبر خلال 5 شهور من خلال زراعة 600 شتلة بمشاركة 250 شخصا تم اصطحابهم إلى الجزيرة والعمل على تأهيلها من جديد، مبينا أن البدايات كانت منذ شهر سبتمبر الماضي حيث تم إطلاق جولة شارك فيها ممثلون عن 8 وزارات للاطلاع على الوضع وتقييمه، وقد تم لنا ما أردنا من خلال التنسيق والمتابعة والتعاون المشترك مع وزارة الشباب والهيئة العامة للبيئة.

وكشف العازمي عن أنه لم يتم حتى الآن تحديد الغابة الوطنية التي قام هو شخصيا بطرح فكرتها وقد تبرع لها بمليون شتلة بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، مبينا انه وبعد تشكيل فريق العمل من جهات الدولة سيتم تحديد موقع الغابة الذي سيكون في الغالب في شمال الكويت، مشيرا إلى أن الغابة ستعمل على على خفض درجات الحرارة في الصيف بواقع 5 درجات مئوية.

وأضاف بأن مما قمنا به أيضا المشاركة في 4 رحلات إلى شمال الكويت مع جمهور من المتطوعين الذين لبوا دعوة صاحب السمو الامير لتخضير الكويت، وقمنا بزراعة الشتلات وتخضير مساحات واسعة من الاراضي الفضاء، كاشفا النقاب عن أنه سيقوم قريبا برحلة إلى سريلانكا المتخصصة في زراعة المورينغا وهي الشجرة الصيدلية بجذورها وأوراقها، وسيعمل على زراعة هذه النبتة في القرى الفقيرة في سريلانكا لجني محصولها خلال 6 شهور والاستفادة منه.